الأمم المتحدة

A/58/489

الجمعية العامة

Distr.: General
17 December 2003
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٩ من جدول الأعمال

التدريب والبحث

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد خوسي ألبيرتو بريس غوتييريس (غواتيمالا)

أولا - مقدمة

١ - بناء على توصية من المكتب، قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثامنة والخمسين البند المعنون:

"التدريب والبحث:

"(أ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛

"(ب) كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا (الدورة الثامنة والخمسون)"

وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٢ و ٢٤ و ٣٠ و ٣٦ و ٣٧، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، و ٣ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، و ٩ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويرد سرد لمناقشات اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/58/SR.22 و 24، و 30، و 36، و 37). وتجدر الإشارة أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى السادسة، المعقودة في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/58/SR.2-6).

191203 191203 03-66202 (A)

٣ - وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة لغرض نظرها في البند:

(أ) تقرير الأمين العام عن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/58/183)؛

(ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير الأول لمدير كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة عن أعمال الكلية وأنشطتها وإنجازاتها (A/58/305 وCorr.1)؛

(ج) رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة يحيل بها البلاغ الختامي الذي اعتمده الاجتماع الرابع والثلاثون لرؤساء/منسقي الفروع التابعة لمجموعة السبعة والسبعين، المعقود في جنيف يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/204).

٤ - وفي الجلسة ٢٢، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيانات المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومدير كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في تورينو، والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر الوثيقة A/C.2/58/SR.22).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/58/L.28 وA/C.2/58/L.53

٥ - في الجلسة ٣٠، المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل المغرب، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين، مشروع قرار معنون ''معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث'' (A/C.2/58/L.28)، ونصه كالتالي:

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى قراراتها ٥١/١٨٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/٢٠٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٩٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٢٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢٠٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

"**وإذ ترحب** بالتقدم الذي أحرزه مؤخرا معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في مختلف برامجه وأنشطته، بما في ذلك التعاون الذي وثقت عراه مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

"**وإذ تعرب عن تقديرها** للحكومات ومؤسسات القطاع الخاص التي قدمت مساهمات مالية وغير مالية إلى المعهد أو تعهدت بتقديمها،

"**وإذ تلاحظ بقلق** أن المساهمات في الصندوق العام للمعهد لم تتزايد، بينما تتزايد مشاركة البلدان المتقدمة النمو في البرامج التدريبية في نيويورك وجنيف،

"**وإذ تلاحظ أيضا** أن معظم الموارد التي تقدم كمساهمات إلى المعهد توجه إلى صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة، لا إلى الصندوق العام، وإذ تشدد على ضرورة معالجة هذه الحالة غير المتوازنة.

"**وإذ تلاحظ كذلك** أن المعهد لا يتلقى أي معونة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأنه يقدم برامج تدريبية لجميع الدول الأعضاء مجانا،

"**وإذ تكرر التأكيد** على أنه ينبغي منح أنشطة التدريب دورا أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

"١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

"٢ - **تؤكد من جديد** أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء البحث والتدريب استنادا إلى استراتيجية متسقة وفعالة إلى تقسيم فعلي للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات ذات الصلة؛

"٣ - **تؤكد من جديد أيضا** فائدة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى احتياجات الدول للتدريب، وفائدة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

"٤ - **ترحب** بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمنظمات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال برامجها التدريبية، وتؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى مواصلة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، ولا سيما على الصعيد القطري؛

"٥ - **ترحب** أيضا بإنشاء مكتب التدريب التابع للمعهد في هيروشيما، اليابان؛

”٦ - **تطلب** إلى مجلس أمناء المعهد مواصلة ضمان التوزيع الجغرافي العادل والشفافية لدى إعداد البرامج وتوظيف الخبراء، وتشدد في هذا الصدد على أنه ينبغي لدورات المعهد أن تركز أساسا على قضايا التنمية،

”٧ - **تجدد ندائها** إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات القطاع الخاص التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تقدم له دعمها المالي وغير المالي السخي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقق في إعادة هيكلة المعهد وتنشيطه؛

”٨ - **تشجع** مجلس أمناء المعهد على مواصلة بذل جهوده لتسوية الحالة المالية الحرجة للمعهد، ولا سيما بقصد توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام؛

”٩ - **تشجع أيضا** مجلس الأمناء على النظر في تنويع أماكن عقد المناسبات التي ينظمها المعهد وأن تشمل تلك الأماكن المدن التي تستضيف اللجان الإقليمية بغية الترويج لزيادة المشاركة والحد من التكاليف؛

”١٠ - **تعرب عن الحاجة** إلى اتخاذ إجراءات على وجه السرعة لتسوية المسائل المتعلقة بالإيجار والديون ومعدلات الإيجار وتكاليف الصيانة، مع مراعاة الحالة المالية للمعهد؛

”١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تفاصيل عن حالة المساهمات المقدمة إلى المعهد وعن الحالة المالية للمعهد“.

٦ - وفي الجلسة ٣٧، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عرضت نائبة رئيس اللجنة، السيدة أولريكا كرونينبرغ - موسبرغ (السويد)، مشروع قرار معنون ”معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث“ A/C.2/58/L.53، قدمته استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.28.

٧ - وفي الجلسة نفسها، أبلِغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/58/L.53 (انظر الفقرة ١٦ من مشروع القرار الأول).

٩ - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار A/C.2/58/L.53، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/58/L.28 بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/58/L.21 و A/C.2/58/L.47

١٠ - في الجلسة ٢٤، المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل إيطاليا، باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة (إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا) وكازاخستان، مشروع قرار معنون ''كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا'' (A/C.2/58/L.21). وفي وقت لاحق، انضمت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى مقدمي مشروع القرار. ونص مشروع القرار كالتالي:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٤/٢٢٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٥/٢٥٨ المؤرخ ١٤ حزيران/ يونيه ٢٠٠١،

''**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٥٥/٢٧٨ المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، الذي أقرت فيه النظام الأساسي لكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة،

''**وإذ تؤكد من جديد** دور كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة كمؤسسة لإدارة المعارف والتدريب والتعلم المستمر على نطاق المنظومة لفائدة موظفي الأمم المتحدة، وتعنى بشكل خاص بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسلام والأمن، والإدارة الداخلية،

''**وقد نظرت** في مذكرة الأمين العام التي أحال بموجبها التقرير الأول لفترة السنتين المقدم من مدير كلية الموظفين عن أعمال الكلية وأنشطتها وإنجازاتها، وذلك عملا بالفقرة ٦ من القرار ٥٥/٢٧٨،

''١ - **تحيط علما مع التقدير** بمذكرة الأمين العام وبالتقرير المرفق؛

''٢ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، منذ بدء سريان مفعول نظامها الأساسي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ لمتابعة الأهداف الواردة فيه؛

”٣ - **تناشد** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاستفادة استفادة كاملة وفعالة من تسهيلات كلية الموظفين؛

”٤ - **تدعو** موظفي الكلية، عند وضع وتنفيذ برنامج عملها، إلى التركيز، في جملة أمور، على الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاتساق والفعالية إلى أقصى حد ممكن على نطاق المنظومة من أجل دعم المتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتحسين الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء؛

”٥ - **تشجع** موظفي الكلية على توفير قيادة استراتيجية من أجل زيادة فعالية التشغيل والترويج للتعاون فيما بين الوكالات، وتعزيز مفهوم الإدارة إذا تحولت إلى قدوة يقتدى بها، بما في ذلك استحداث نظرة جديدة لإدارة الأداء، وهياكل عمل مرنة وتعاونية وسبل فعالة من حيث التكلفة لتقديم الخدمات إلى العملاء والمستفيدين؛

”٦ - **تناشد** المؤسسات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وموظفي الكلية، على التعاون تعاونا وثيقا لتحقيق هذه الغايات؛

”٧ - **ترحب** بالدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لأعمال موظفي الكلية وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للكلية، عن طريق التبرعات وذلك وفقا للمادة السابعة من النظام الأساسي، لتمكين الكلية من تعزيز إسهامها المميز في دعم مفهوم للإدارة المتماسكة على صعيد منظومة الأمم المتحدة ومتجاوب مع احتياجات الدول الأعضاء؛

”٨ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يقدم، في الوقت المناسب، تقريرا عن أعمال كلية الموظفين وأنشطتها وإنجازاتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١ - وفي الجلسة ٣٦، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عرضت نائبة رئيس اللجنة، السيدة أولريكا كرونينبرغ - موسبرغ (السويد)، مشروع قرار معنون ”كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا“ (A/C.2/58/L.47) قدمته استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.21.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، أبلِغت اللجنة بأن مشروع القرار هذا لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثلا شيلي والاتحاد الروسي ببيانين.

١٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/58/L.47 (انظر الفقرة ١٦ من مشروع القرار الثاني).

١٥ - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار A/C.2/58/L.47، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/58/L.21 بسحبه.

ثالثا – توصيات اللجنة الثانية

١٦ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥١/١٨٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/٢٠٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٩٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٢٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢٠٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ ترحب بالتقدم الذي أحرزه مؤخرا معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في مختلف برامجه وأنشطته، بما في ذلك التعاون الذي وثقت عراه مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات ومؤسسات القطاع الخاص التي قدمت مساهمات مالية وغير مالية إلى المعهد أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تلاحظ بقلق أن المساهمات في الصندوق العام للمعهد لم تتزايد، بينما تتزايد مشاركة البلدان المتقدمة النمو في البرامج التدريبية في نيويورك وجنيف،

وإذ تلاحظ أيضا أن معظم الموارد التي تقدم كمساهمات إلى المعهد توجه إلى صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة، لا إلى الصندوق العام، وإذ تشدد على ضرورة معالجة هذه الحالة غير المتوازنة.

وإذ تلاحظ كذلك أن المعهد لا يتلقى أي معونة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأنه يقدم برامج تدريبية لجميع الدول الأعضاء مجانا،

وإذ تكرر التأكيد على أنه ينبغي منح أنشطة التدريب دورا أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(١)]؛

٢ - **تؤكد من جديد** أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء البحث والتدريب استنادا إلى استراتيجية متسقة وفعالة إلى تقسيم فعلي للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات ذات الصلة؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** فائدة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى احتياجات الدول للتدريب، وفائدة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

٤ - **ترحب** بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمنظمات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال برامجها التدريبية، وتؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى مواصلة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، ولا سيما على الصعيد القطري؛

٥ - **ترحب أيضا** بإنشاء مكتب التدريب التابع للمعهد في هيروشيما، اليابان؛

٦ - **تطلب** إلى مجلس أمناء المعهد مواصلة ضمان التوزيع الجغرافي العادل والشفافية لدى إعداد البرامج وتوظيف الخبراء، وتشدد في هذا الصدد على أنه ينبغي لدورات المعهد أن تركز أساسا على قضايا التنمية،

٧ - **تجدد ندائها** إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات القطاع الخاص التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تقدم له دعمها المالي وغير المالي السخي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقق في إعادة هيكلة المعهد وتنشيطه؛

٨ - **تشجع** مجلس أمناء المعهد على مواصلة بذل جهوده لتسوية الحالة المالية الحرجة للمعهد، ولا سيما بقصد توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام؛

٩ - **تشجع أيضا** مجلس الأمناء على النظر في تنويع أماكن عقد المناسبات التي ينظمها المعهد وأن تشمل تلك الأماكن المدن التي تستضيف اللجان الإقليمية بغية الترويج لزيادة المشاركة والحد من التكاليف؛

---

(١) A/58/183.

١٠ - **تعرب عن الحاجة** إلى اتخاذ إجراءات على وجه السرعة لتسوية المسائل المتعلقة بالإيجار والديون ومعدلات الإيجار وتكاليف الصيانة، مع مراعاة الحالة المالية للمعهد؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تفاصيل عن حالة المساهمات المقدمة إلى المعهد وعن الحالة المالية للمعهد.

مشروع القرار الثاني
كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٤/٢٢٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٥/٢٥٨ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٥/٢٧٨ المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، الذي أقرت فيه النظام الأساسي لكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد من جديد دور كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة كمؤسسة لإدارة المعارف والتدريب والتعلم المستمر على نطاق المنظومة لفائدة موظفي الأمم المتحدة، وتعنى بشكل خاص بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسلام والأمن، والإدارة الداخلية،

وقد نظرت في مذكرة الأمين العام التي أحال بموجبها التقرير الأول لفترة السنتين المقدم من مدير كلية الموظفين عن أعمال الكلية[1] وأنشطتها وإنجازاتها، وذلك عملا بالفقرة ٦ من القرار ٥٥/٢٧٨،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بمذكرة الأمين العام وبالتقرير المرفق[1]؛

٢ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، منذ بدء سريان مفعول نظامها الأساسي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ لمتابعة الأهداف الواردة فيه؛

٣ - **تناشد** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاستفادة استفادة كاملة وفعالة من تسهيلات كلية الموظفين؛

٤ - **تدعو** موظفي الكلية، عند وضع وتنفيذ برنامج عملها، إلى التركيز، في جملة أمور، على الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاتساق والفعالية إلى أقصى حد ممكن على نطاق المنظومة من أجل دعم المتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[2]، وتحسين الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء؛

---

(١) A/58/305 و Corr.1.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

٥ - **تشجع** موظفي الكلية على توفير قيادة استراتيجية من أجل زيادة فعالية التشغيل والترويج للتعاون فيما بين الوكالات، وتعزيز مفهوم الإدارة إذا تحولت إلى قدوة يقتدى بها، بما في ذلك استحداث نظرة جديدة لإدارة الأداء، وهياكل عمل مرنة وتعاونية وسبل فعالة من حيث التكلفة لتقديم الخدمات إلى العملاء والمستفيدين؛

٦ - **تناشد** المؤسسات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وموظفي الكلية، على التعاون تعاونا وثيقا لتحقيق هذه الغايات؛

٧ - **ترحب** بالدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لأعمال موظفي الكلية وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للكلية، عن طريق التبرعات وذلك وفقا للمادة السابعة من النظام الأساسي، لتمكين الكلية من تعزيز إسهامها المميز في دعم مفهوم للإدارة المتماسكة على صعيد منظومة الأمم المتحدة ومتجاوب مع احتياجات الدول الأعضاء؛

٨ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يقدم، في الوقت المناسب، تقريرا عن أعمال كلية الموظفين وأنشطتها وإنجازاتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.